المقدمة

بسم الله ذي الجلال والإكرام، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الحمد كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، وبما يليق بعزته وكبريائه. والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، والقدوة المعطاة، سيدنا محمد النبي الأكرم، علَّمه سبحانه ما لم يعلم، وأرسله للناس خير معلِّم، بعثه بجوامع الكلم، وخصه ببدائع الحِكَم، وميزه بفضائل النعم، أرسله ليخرج أمته من ظلمات الجهل إخراجاً، ويجعل لها من سبيل النور شرعة ومنهاجاً، لتسلك به الطريق المبين، وتعلم الحق من الباطل علم اليقين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد؛

فبعدما تم تخصيص كتابنا السابق من نظرية النقد الأصولي؛ دراسة في منهج الإمام الشاطبي لبحث الأبعاد المعرفية لنظرية النقد الأصولي، في جوانبها العلمية والتاريخية والمنهجية، وربط ذلك بتمثلاتها العملية عند أبي إسحاق، من خلال درسه الأصولي، سأشتغل في هذا الكتاب المتمِّم على دراسة في التطبيق العملي والتقويم الكلي، من خلال تطبيقات عملية لمنهج النقد الأصولي عند الإمام، وذلك بتنزيلها على أمثلة تمكِّن من فقه الأسس العملية والمسالك المنهجية التي استثمرها في دراساته النقدية للمباحث الأصولية، مع وصل ذلك بقراءة تقويمية للخطاب النقدي الأصولي للشاطبي، في ضوء إجراء مقاربة علمية ومنهجية بينه وبين الخطاب النقدي عند ابن ادريس الشافعي، لأختم ذلك بربط التحولات المعرفية والمنهجية الحاصلة بعد

المرحلة الشاطبية، خصوصاً في الخطاب النقدي الأصولي المعاصر.

ولمقاربة هذه القضايا العلمية سوف أقسم هذا البحث إلى بابين كبيرين:

الباب الأول: في مجالات النقد الأصولي عند أبي إسحاق الشاطبي، وفيه سيتم تنزيل منهج أبي إسحاق النقدي على المجالات الكبرى في علم أصول الفقه، وذلك وفق الترتيب الآتي: الفصل الأول: مجال الأدلة الأصولية؛ الفصل الثاني: مجال المقاصد الشرعية؛ الفصل الثالث: مجال القواعد الكلية؛ الفصل الرابع: مجال المصطلحات الأصولية.

الباب الثاني: في تقويم الخطاب النقدي الأصولي عند أبي إسحاق، وذلك بالتركيز على الكليات المقاصدية للخطاب النقدي عند الشاطبي، ورصد التأثيرات العلمية والمنهجية لتلك الكليات على الخطاب النقدي الأصولي المعاصر، مع قراءة في أهم المشاريع العلمية في الخطاب المعاصر، وذات البعد المقاصدي منها على وجه الخصوص، ومدى استفادتها من الخطاب النقدي للشاطبي.

وبدارسة هذين البابين الرديفين لبابي الكتاب الأول تنتظم عناوين الأبواب الأربعة الكبرى في المفهوم العام للمنهج، فهو النظرية بمعناه العلمي والمرجعي، وهو الشاكلة بمعناه المسلكي الطرقي، وهو التطبيق بمعناه العملي التنزيلي، وهو التقويم بمعناه الغائي المقصدي.

والله ولي التوفيق

openkanal.com

التمهيد

أضمن هذا التمهيد مقدمات تأسيسية عشر، غدت ضرورة قبل الولوج والنظر في مسائل هذا الكتاب، وهذه المقدمات هي:

المقدمة الأولى: القضايا الكلية للكتاب

بُني الكتاب الأول «نظرية النقد الأصولي؛ دراسة في منهج النقد عند الإمام الشاطبي» من هذا المشروع، على التأسيس لنظرية متكاملة وجديدة للنقد الأصولي مع ربطها بالشاكلة المنهجية لأبي إسحاق الشاطبي، لكن ذلك مجرد شطر أول من الجواب على السؤال المعرفي الذي قطعته هذه الدراسة على نفسها، والقائم على النظر في نشأة العلوم وقصديتها، وخصوصاً علم أصول الفقه.

لذلك، فإن إشكال النقد الأصولي بتمثلاته المعرفية والمنهجية منذ رسالة الشافعي إلى موافقات الشاطبي، سيورث في النهاية إشكال التجديد في علم أصول الفقه، خصوصاً مع الخطاب النقدي الأصولي المعاصر، بداية من البحث في قضية الثوابت والمتغيرات في علم أصول الفقه، ومروراً بالقطعي والظني، وانتهاء بالمداخل التجديدية المفترِضة لعلم أصول الفقه مفتاحاً لها. الأمر الذي يدعو ضرورة إلى تحقيق النظر في أهم المشاريع التجديدية العلمية المعاصرة، التي نذرت بحوثها للدراسات التجديدية، خصوصاً التي التمست في المداخل المقاصدية خلاصاً في التجديد العلمي، وتحقيق ما يسمى بالنهضة الحضارية.

هذه القضايا الكلية هي ما سيكون أبرز محاور كتاب «الخطاب النقدي الأصولي: من تطبيقات الشاطبي إلى التجديد المعاصر» تتمة واستكمالاً.

المقدمة الثانية: تنوع مجالات النقد

لقد استثمر الإمام الشاطبي منهجه النقدي في كل المجالات الأصولية المتعددة من دون استثناء، وأهم تلك المجالات الأدلة الأصولية؛ كدليل المصلحة المرسلة، ودليل سد الذرائع، كما وظف ذلك في مجال المقاصد الشرعية ابتداء من مسألة التعليل وانتهاء بمسألة المقاصد الضرورية الكبرى، إضافة إلى مجال القواعد الكلية الكبرى كقاعدة النيابة الشرعية وقاعدة اعتبار المآل. ومن أدق تلك المجالات، مجال المصطلحات الأصولية، التي راجع فيها النظر مع عدد من الأعلام، مانحاً إياها مفاهيم جديدة تنسجم مع الخطاب الأصولي الكلي، ومن تلك المصطلحات. الاستقراء والقطع والدليل والقصد والعام وغيرها ...

إن هذا التنوع المجالي في الاشتغال على النقد الأصولي لدى الإمام الشاطبي يفهم منه أمور عدة لها أهميتها القصوى في فهم البعد الغائي لعلم أصول الفقه:

أولها: التطور المعرفي والتغاير المنهجي الذي لحق المفاهيم العلمية والمسائل الأصولية، عبر تاريخ علم أصول الفقه منذ بداياته الأولى، سواء النقدية أو الدراسية.

ثانيها: أن المتغيرات التي لحقت هذه القضايا تؤكد بقوة طبيعة الاختلاف العلمي الذي عرفه علماء أصول الفقه، وتبرز خصائص الفكر النقدي القائم على الأسس العلمية التي اشتغلوا عليها.

ثالثها: أن التحقيقات الأصولية التي خلَّفها أهل الاختصاص الأصولي إما تصحيحاً أو تقويماً أو نقداً لمؤشر أساس في إمكانية العمل على نسق التجديد والتطوير لبعض الآليات الأصولية القابلة للتغير والتحول.

المقدمة الثالثة: إشكال القطع في الأصول

إن من أهم الإشكالات التي استأثرت باهتمام أبي إسحاق الشاطبي مسألة قطعية أصول الأدلة، ولقد نبه إلى خطورتها في مطلع كتابه "الموافقات"،

وتحديدا في المقدمة الأولى، باعتبارها أساس مجموع القضايا التي سيعالجها في المباحث الموالية. فجعل مستهل الكتاب صيغة جازمة تأكيدية فقال: «إن أصول الفقه في الدين قطعية لا ظنية»[1].

إن مسألة القطع في الأصول هي لب النظر الأصولي وعليها قام في بدايته، لأن تصريف الأحكام الشرعية ينبغي أن تتأسس على علمية الأدلة ويقينيتها، كما أن تسرب الظنون غير المعتبرة إلى عداد القطعيات يقلص من استمرار السياق التاريخي لاستثمارها في الخطاب الفقهي، إضافة إلى توارد الخلاف والنزاع حولها، الأمر الذي يضعف من قوة علم أصول الفقه وثباتة المنهجي.

فكان أعظم هم الأصوليين ومبلغ انشغالهم منذ نشأة علم أصول الفقه مع الشافعي هو تحقيق النظر في قطعيات الأصول، حتى تكون عند المجتهدين سهلة الملتمس و يسيرة الاستثمار، و مقصودة الاعتبار في الأقيسة والتناظر.

إلا أن الانعطاف العلمي الذي شهده الخطاب الأصولي عبر التاريخ، وخروجه عن المقاصد المعتبرة في التنزيل الفقهي والتمثل العلمي، دفع أبو إسحاق إلى إمعان النظر وإعادة علم أصول الفقه إلى وجهته التي كان موليها منذ بداية النشأة، معتبرا حسم مسألة القطع فيه اللبنة الأولى في بناءه من جديد، مستعينا في ذلك ببوصلة التقصيد الشرعي.

فانتقلت وجهات التمثل الأصولي العلمي من فقه تنزيل الأحكام وفق الضوابط والأصول إلى البحث في علمية الأدلة والنظر في قطعيات الأصول، فأضحت للمباحث الأصولية ومسائلها سجالات علمية واستدلالية حول إعادة تأسيس القواعد واطرادها والوفاق حولها بدل البحث في آليات تفعيلها وتنزيلها على واقع المكلف حسب تصريفاتها.

لذلك كله أضحت مسألة القطع في أصول الأدلة لها أهميتها العظمى في

---

(1) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق: عبد الله دراز، بيروت: دار الكتب العلمية، 1414هـ/ 1994م، ج1، ص9.

النظر الأصولي، تطلبت حسما علميا من قبل الشاطبي إنهاء للخلاف وبيانا للمسالك المعتبرة في تحقيقها، والتي تم إغفالها من الأصوليين قبله باستنادهم إما على أدلة على سبيل الانفراد أو حجج لا تفي بالحاجة المرادة في اليقين، الأمر الذي ضعف من قيمة استدلالهم العلمي على تلك القطعية فاستمر الخلاف حول الظنيات.

المقدمة الرابعة: أبعاد النقد الأصولي

إن من مهمات المراجعة النقدية في الخطاب الأصولي التي تكفَّل بها أبو إسحاق، إصلاح الوضع الأصولي الذي بات بمنأى عن مقاصده العلمية التي وكل إليها من جهة، ثم إعادة الاعتبار لذلك الوصل العلمي بين الخطاب الأصولي كما تأسس خلال المرحلة التقعيدية الأولى مع رسالة الشافعي، ومثيله الذي يعيش إشكالاته وعوائقه الشاطبي من جهة ثانية.

فالمهمة الأولى؛ أي إصلاح الوضع الأصولي وتقويمه تبدو في الحضور القوي للبعد التطبيقي في معالجة الأدلة الأصولية ومناقشتها بالتمثيل الفقهي تارة، وفي بعث روح التفكير المقصدي في الأحكام الشرعية المتفرعة عنها تارة أخرى.

والمهمة الثانية: تتمثل في تأسيس النظر الأصولي عند أبي إسحاق على بعض الأسس العلمية التي تُجَسِّدُ مشتركات بين فكره والفكر الأصولي عند محمد بن إدريس الشافعي، مما يمكن اعتبارها ثوابت أساسية في النقد الأصولي، وهي: ثابت البعد العملي في الأصول، وثابت البحث المنهجي في الاستدلال، وثابت النظر المقصدي في فقه الخطاب الشرعي، وهي الثوابت العلمية التي ينبغي استحضارها واستصحابها في دراسات النقد الأصولي المعاصر.

لذلك، يمكن تأكيد أن ما أنتجه أبو إسحاق من بحث فقهي، وفكر أصولي على المستويين الموضوعي والمنهجي، لم يخرجا عما رسم حدودهما وضوابطهما الإمام الشافعي من قبل، وإن حدثت متغيرات ثانوية، سواء من جهة المداخل الإشكالية، أو المسالك الاستدلالية، أو المستويات الخطابية

في التحقيق والنظر، كما أنه بقي وفيّاً في استحضار الأبعاد الرسالية والعملية لعلم أصول الفقه على مستوى التطبيق والتنزيل.

وبمطالعة الباب الثاني ستتكشف المعالم الكبرى لهذه المهمات العلمية المشتركة للخطاب النقدي الأصولي عند كلا الإمامين: الشافعي، والشاطبي.

المقدمة الخامسة: كليات النقد الأصولي

إن القراءة المتأنية لتاريخ الخطاب الأصولي منذ بدايته الأولى من حيث الأسباب الداعية، والموضوعات المبحوثة، والمناهج المعمولة، والغايات المقصودة، تدفع إلى تأكيدِ وجود قواسم علمية مشتركة، ونواظم معرفية، تؤرخ لوحدة هذا الخطاب، وتؤسس لقواعده النقدية، وإن اختلفت بعض تفاصيله وملامحه.

وتبدو هذه المسألة جلية عند تحقيق النظر في النواظم المعرفية بين المشروع الأصولي للإمام الشافعي المتمثل في «الرسالة»، ونظيره عند الشاطبي في «الموافقات» .

تتحدد هذه النواظم عند الشاطبي في ست كليات كبرى يندرج تحتها مجموع الفرعيات الفقهية والجزئيات الأصولية المبحوثة في تآليفه:

الأولى: كلية القطع أو المعرفة القطعية، وتمثل جانب الموضوع الأصولي.

الثانية: كلية التطبيق أو المعرفة العملية، وتمثل جانب المقصد الأصولي.

الثالثة: كلية الاستقراء أو المعرفة الاستقرائية، وتمثل جانب المنهج الأصولي.

الرابعة: كلية الكلية أو المعرفة الكلية، وتمثل جانب الضابط الأصولي.

الخامسة: كلية المقصد أو المعرفة المقصدية، وتمثل جانب المحدِّد الأصولي.

السادسة: كلية الوفاق أو المعرفة الوفاقية، وتمثل جانب الأساس الأصوليّ.

ويتحقق الاستقراء الموضوعي لهذه الكليات عبر النظر من جهات ثلاث: جهة الإثباث والاعتبار، وجهة النفي والإبطال، ثم جهة التصحيح والتقويم.

وإذا ثبت بالدراسة العلمية استحضار هذه الكليات الجامعة استصحاباً في النقد الأصولي والنظر العلمي عبر تاريخ المعرفة الأصولية، فإنه من المناسب، بل من الأجدى، ضرورة التقصيد العلمي بحفظ تلك النواظم واعتبارها في الدراسات النقدية الأصولية المعاصرة، حتى لا يضيع مشروع المتابعة التاريخية والعلمية للفكر الأصولي.

المقدمة السادسة: النقد الأصولي ومسألة التجديد

إن البحث في موضوع النقد الأصولي، بجوانبه المفاهيمية والمسلكية والغائية، يفتح للدارس باب النظر في مسألة التجديد وأسئلته المحرجة التي تواجه الفكر الأصولي المعاصر، وذلك تأسيساً على فقه الثوابت العلمية والمتغيرات المنهجية التي أثثت عمران الدرس الأصولي عبر التاريخ، إلا أن هذا الباب يتطلب اقتحامه الوقوف عند قضايا أساسية بقصد تحرير الخوض فيها:

أولها: مجالات التجديد، وذلك بتحديد القضايا التي ينبغي البحث في إمكانية التجديد فيها، بمعنى آخر؛ التحقيق في ثوابت الدرس الأصولي ومتغيراته، حتى يتسنى للمجدد الأهل الحفاظ على المتابعة التاريخية للمشروع الأصولي الذي وضعه العلماء المؤسسون.

ثانيها: دواعي التجديد؛ إذ يتعذر على الناظر الأصولي البحث في قضية التجديد دون فقه الدواعي الحقيقية للتجديد وأسبابه؛ هل لأهمية التجديد وضرورته الشرعية؟ أم، لأن علم أصول الفقه في مسالكه التاريخية لم يعد يفي بحاجاته العلمية؟

ثالثها: مناهج التجديد؛ أي ما هي الطرق العلمية والضوابط الشرعية التي تستدعي الضرورة الاشتغال عليها في عملية التجديد.

رابعها: مقاصد التجديد، وذلك من القضايا الكبرى ذات الأهمية

البالغة، لأن سؤال التجديد في علم أصول الفقه يعرض أحيانا مفتاح الخلاص لمعضلات كبرى وعامة في الأمة.

المقدمة السابعة: إشكال إثبات المقاصد

من القضايا الأصولية التي استأثرت باهتمام الدارسين لعلم أصول الفقه، قضية المقاصد الضرورية، وذلك من حيث طرق إثباتها، ومسالك إعمالها، ومن حيث حصرها أو الزيادة فيها.

ولم يتوقف السجال العلمي في تلكم الإشكاليات عند حدود أبي إسحاق الشاطبي الذي أبدع إبداعاً لا مثيل له في طرق إثباتها، والاستدلال على قطعيتها بالأدلة الشرعية والبراهين العقلية، ناهيك عن مسالك تفعيلها وفق الاجتهادات الفقهية، بل ما يزال الفكر الأصولي المعاصر منشغلاً في جزء كبير منه بهذه المسألة.

فتظهر كتابات تنحو منحى الإضافة تارة، ومنها ما تهدف إلى اختصارها إلى ثلاث تارة أخرى، وغيرها تذهب مذهب الإلغاء والاستبدال.

لكن كل هذه الاجتهادات، على فرض قيامها على أسس معرفية، لم تبين المسالك العلمية والطرق المنهجية التي اعتمدتها في إثبات ما تزعمه ضرورياً من الضروريات المقصودة شرعاً.

المقدمة الثامنة: مراجعة الخطاب الأصولي

وبين هذه المقدمة والتي سبقتها ميثاق دقيق، وتنزع إلى وجوب التنبيه إلى مسألة أساسية، وهي ضرورة استصحاب الاحتياط في مراجعة الخطاب النقدي الأصولي المعاصر، وذلك بمجانبة المزج بين بعض القضايا الأساسية في مسألة التجديد الأصولي، وتتلخص في العناصر الآتية:

أ - ضرورة التفريق بين مسألة تجديد علم أصول الفقه الذي تطور عبر تفاعل فهومات العقل الإنساني مع الأدلة الشرعية وأسانيدها، وبين مسألة تجديد الأصول التي لا تسعفُ الفكر الأصولي ضوابطُه وشروطُه، لأنها تحتوي على المطلق الذي لا يقبل للتجديد.

ب – وجوب التمييز بين مسألة القطعيات في الأصول التي هي غير قابلة للنظر، والظنيات المعتبرة في عداد القضايا الاجتهادية.

التفريق بين الاعتبار للثوابت الأصولية، لا سيَّما بين مدرك النص الشرعي وغيره من المتغيرات الاجتهادية الخاضعة للتبدُّل، كمدرك المجتهد وشروطه وضوابطه، ثم المصالح الإنسانية المتجددة وفق متطلبات الواقع المعيش.

المقدمة التاسعة: الخطاب الشرعي والواقع الوجودي

إن تنوعت المداخل الإشكالية المتعلقة بالخطاب النقدي الأصولي، عبر تاريخه ومراحله، فإن جوهر المسألة، ومنتهى بعدها الإشكالي، يتوقف حتماً عند سؤال العلاقة بين الخطاب الشرعي والواقع الوجودي.

فإذا تحدد المدخل الإشكالي للنقد الأصولي عند الشافعي في أبعاد تأصيلية، وغايات تقعيدية لعلم الأصول، فإن ذلك كله قد انطلق من إدراكات النصوص وفهمها بالنظر إلى الوضع الواقعي، والإكراهات العلمية والاجتماعية التي أضحت في تغيير مستمر.

كما أن انحصار إشكالات الخطاب الأصولي في عهد الشاطبي في امتداداته المنهجية، لا يلغي حضور سؤال النص والواقع ضمن هذه الإشكالات، بل إن المطلع على إنتاج أبى إسحاق يلمس بقوة تمكُّن الدافع الواقعي من ممارسة العمل النقدي.

وعلى هذا المسار التاريخي الملزِم لاستصحاب الشرط الواقعي، والوجودي، فإن الخطاب النقدي الأصولي المعاصر على حاله المتردي، تأسَّس على إشكالات علمية، لا يمكن أن تتنكر لأسئلة الواقع، بل إن سلطة الواقع أضعفته وأنهكته بأسئلتها المحرجة، وفي ظل هذا الوضع ظهرت محاولات خجولة، وسُمِعَتْ صرخات يتيمة تنادي بضرورة إعادة النظر في الخطاب الأصولي، مترجية في المدخل التجديدي في علم الأصول خلاص المسألة، وحل الإشكال.

المقدمة العاشرة: جدلية التجديد والنهضة

تنطلق الدعوات الرامية إلى تجديد الخطاب الأصولي من بواعث مشتركة، وإن اختلفت مداخلها، فهي بواعث ترسو في نهايتها عند إملاءات المرحلة، ومتطلبات الواقع المعيش بكل تحدياته وإكراهاته، الأمر الذي يشكك في نجاعة هذا المسلك التجديدي، وإفضائه إلى إصلاح مجتمعي حقيقي.

وهذا لم يكن شأن مشاريع التجديد الأصولي عبر تاريخ الأمة، فمشروع الشافعي الذي بدأ تقعيدياً، قبل أن يكون تجديدياً، أملته أوضاع علمية، أكثر منها إكراهات تمس تطور الواقع ومستجداته؛ إذ ظهر محمد بن إدريس في سياق ثراء علمي ومنهجي أصولي، فجاءت مهمة الضبط والتقويم من جانبه، ومشروع أبو حامد الغزالي أيضاً، لم ينشأ بدافع التطور الحضاري، وإنما جاء ترجمة لواقع الدرس الأصولي الذي أثقل كاهله بالتداخل العلمي مع دروس علم الكلام، وعلوم اللغة، وقواعد المنطق، كما أن المشروع الأصولي لأبي إسحاق الشاطبي في صورته التجديدية هو الآخر جاء ليعالج الحالة العلمية التي وصل إليها الخطاب الأصولي، من هيمنة المعرفة الظنية، والواقع الخلافي في الفروع والأصول.

وهذا التوجيه التاريخي للدرس الأصولي في أبعاده العلمية لمسألة تجديد الخطاب لا ينفي أبداً استصحاب البعد السياسي والحضاري بعامّة، في عمليات النظر والنقد الأصولي، ولكن حضور تلك الأبعاد، إن ورد، كان بالقصد التبعي لا بالقصد الأول.

وبناء عليه؛ يبقى في نظري التعويل على المسلك التجديدي لعلم أصول الفقه، وإعادة النظر في مناهجه بتلك المواصفات والشروط، وفي تلك الخصوصيات، أمر في غاية النسبية والاحتياط، ولا يمثل المدخل الصواب والصحيح في إحياء الوضع المتأزم للأمة وبعثه، وإن كان ذلك جزءاً من أجزاء عدة ينبغي البحث وإعادة النظر فيها قبله.